يـــــــــــوم دراســـــــــــــي

" العلاقات بين المغرب والهند: الحصيلة والآفاق "

كلمة افتتاحية

للسيد محمد توفيق مولين

المدير العام للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية

الرباط

الاثنين 4 يوليوز 2011

سيداتي، سادتي،

استمرارا لندوات النقاش التي بدأها المعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية حول التغيرات الجغرافية والسياسية والاقتصادية العالمية المواكبة لعالم ما بعد الأزمة، يسرني أن أستقبلكم اليوم في إطار أشغال هذا اليوم الدراسي المخصص لموضوع **"العلاقات بين المغرب والهند: الحصيلة والآفاق"**.

بداية، أود أن أتقدم بالشكر للسيد العربي مخارق، السفير السابق للمغرب في الهند، على قبوله دعوتنا ومشاطرتنا ثمار تجربته وخبرته في مجال العلاقات بين المغرب والهند.

اسمحوا لي أن أذكر أن هذا الموضوع يدخل في إطار برنامج الدراسات للمعهد الملكي للدراسات الإستراتيجية حول "التنافسية الشاملة وتموقع المغرب في النظام المعولم".

يخصص هذا البرنامج جزء من مواضيعه لتشخيص إمكانية تنويع الاتحادات الإستراتيجية للمغرب لاسيما مع القوى الناشئة في مختلف القارات (البرازيل وروسيا والهند والصين...) من أجل تمكين البلدان من التكيف منذ الآن مع القاطرات الجديدة للاقتصاد العالمي والتحضير للتطورات الاقتصادية والجغرافية والسياسية القادمة.

سيداتي، سادتي،

تحتل الهند مكانة خاصة في مجموعة البرازيل وروسيا والهند والصين، حيث تجعلها مؤهلاتها المتعددة أحد الفاعلين الكبار في الأعمال العالمية. ويتميز هذا البلد بحجم ديموغرافي هام لا يقارن إلا بالصين. وهو يتواجد بين البلدان الناشئة التي كان نموها أقوى خلال العشرين سنة الأخيرة.

إن الدينامية الاقتصادية التي تعرفها الهند اليوم ليست نتاج القطاعات التقليدية، كما هو الشأن بالنسبة للنسيج- اللباس والزراعة، بل تتعلق أكثر بقطاع صناعة السيارات وخاصة قطاع التكنولوجيات الجديدة، إضافة إلى ظهور مجموعات هندية عالمية، وخير مثال على ذلك "ميطال ستيل" و"طاطا".

باعتماد الهند على سيرورة الاستدراك الاقتصادي المسرع، وحسب العديد من السنوات المالية المتبصرة (البنك الدولي، غولدمان ساتشز، مركز الدراسات المستقبلية والمعلومات الدولية...) يرتقب أن يصبح هذا البلد ثالث قوة اقتصادية عالمية في أفق سنة 2050، حيث سيزيد وزنه بشكل ملحوظ في الناتج الداخلي الإجمالي العالمي ليمر من 2% سنة 2008 إلى 5% في أفق 2025، قبل أن يصل إلى 12% في أفق سنة 2050. وبالتالي تعتبر الهند مثالا نموذجيا يؤكد حقيقة انقلاب الثروة العالمية لصالح الفاعلين الناشئين والسائرين في طريق النمو.

على الرغم من هذا السيناريو الفعال، لا يخلو النموذج التنموي للهند من التحديات. وعلاوة على الرهانات الأمنية التي يفرضها الجوار غير المستقر، يواجه هذا البلد تحديات اجتماعية ضخمة (نسبة مرتفعة من الفقر وعمق الفوارق الاجتماعية) وأخرى اقتصادية في ما يتعلق بعصرنة بنياته التحتية الأساسية لمواكبة ديناميته الاقتصادية، وكذا التحديات الناتجة عن ارتفاع اعتماده على الطاقة.

سيداتي، سادتي،

تتميز العلاقات بين المغرب والهند بغناها والاهتمام الذي يوليه زعماء هذين البلدين (الزيارة الملكية للهند في فبراير 2001، زيارة الوزير الأول الهندي للمغرب في دجنبر 2004) للتنمية المتناسقة للعلاقات الثنائية وتعزيزها لدرجة عقد شراكات إستراتيجية.

واليوم، وكما يبدو من المعطيات الخاصة بالمبادلات الخارجية (مكتب الصرف)، تعرف التجارة الثنائية بين المغرب والهند تقدما منتظما، انتقلت من 5.2 مليار درهم سنة 2005 إلى ما يقارب 14 مليار درهم في 2010. والجدير بالذكر أن

هذه التجارة فائضة بشكل كبير لصالح المغرب، نظرا لأهمية الصادرات المغربية من الحامض الفسفوري المتوجهة إلى هذا البلد، والتي تنعكس بنسبة تغطية بلغت 185% سنة 2010 كما في 2009.

وفي الوقت الراهن، تعتبر الهند الزبون الثالث للمغرب مباشرة بعد فرنسا وإسبانيا، إلا أنها لا تمثل إلا المزود الخامس عشرة للمغرب.

وبالإضافة إلى نمو التجارة الثنائية، تعتمد العلاقات بين المغرب والهند على التعاون في مجال تعزيز الاستثمار في الأنشطة الأساسية كإنتاج الحامض الفسفوري (تأسيس فرع AMACID، وهو نتاج مشروع مشترك بين المكتب الشريف للفوسفات والمجموعة الهندية بيرلا) أو الفندقة (استثمارات المجموعة الفندقية الهندية "أوبيروا هوتيل" بالدار البيضاء) أو صناعة السيارات عن طريق المجموعة الهندية "طاطا موطورز"...

ورغم هذه التطورات الإيجابية، ما زالت العلاقات الاقتصادية بين المغرب والهند بعيدة عن إمكاناتها. إذ تمثل مجالات واعدة جدا، كصناعة الغذاء وصناعة السيارات والصناعة الصيدلية والتكنولوجيات الجديدة للمعلومات كتلة من الفرص من شأنها أن تمكن البلدين من توسيع مصالحهما الاقتصادية المشتركة على محور إستراتيجي يشمل الأسواق الأوربية والشرق أوسطية والآسيوية.

وموازاة مع الرهان الاقتصادي، باعتباره عنصرا هاما، ستستفيد تعبئة إمكانية التعاون الثنائي بين المغرب والهند من الاشتمال على أبعاد إستراتيجية كالتعاون من أجل التنمية في إفريقيا والدعم المشترك داخل الهيئات الدولية.

سيداتي، سادتي،

ومن أجل استكشاف إمكانيات تعزيز الشراكة بين المغرب والهند، من المهم تسليط الضوء على التساؤلات الآتية:

1. ما هي الحصيلة التي يمكن القيام بها للتعاون بين المغرب والهند في مختلف المجالات؟

2. ما هي المكانة التي يحظى بها المغرب ضمن أولويات السياسية الخارجية الهندية؟ ما هو التأثير الذي يمارسه الفاعلون الجهويون الآخرون على تحديد الأولويات؟

3. في ما تتمثل مقاربة الشراكة التي يجب على المغرب نهجها من أجل تحقيق إمكانية التعاون مع الهند؟

4. وباعتبارها فضاء للمصالح المشتركة، تمثل إفريقيا عمقا إستراتيجيا بالنسبة للمغرب وكذا للهند. كيف يمكن للمغرب الاستفادة من تموقعه في إفريقيا بهدف توسيع نطاق المصالح مع الهند؟

سيداتي، سادتي،

إنها بعض الأسئلة الموضوعة قيد النقاش بحضور مجموعة من الخبراء من دبلوماسيين وجامعيين، لتعميق إدراكنا للجوانب الدقيقة للعلاقات بين المغرب والهند من وجهة نظر إستراتيجية.

ودون أن أطيل عليكم، أعطي الكلمة للسيد العربي مخارق.